

ترميز التخصص:

ترميزات المهن المتاحة لهذا التخصص :

البطاقة التعريفية بالتخصص : الحوكمة و الإدارة العمومية

المستوى :دكتوراه

الميدان: الحقوق والعلوم السياسية

الشعبة: الحقوق

الاختصاص: الحوكمة والادارة العمومية

1- مكان التكوين

الكلية: الحقوق والعلوم السياسية

القسم: الحقوق

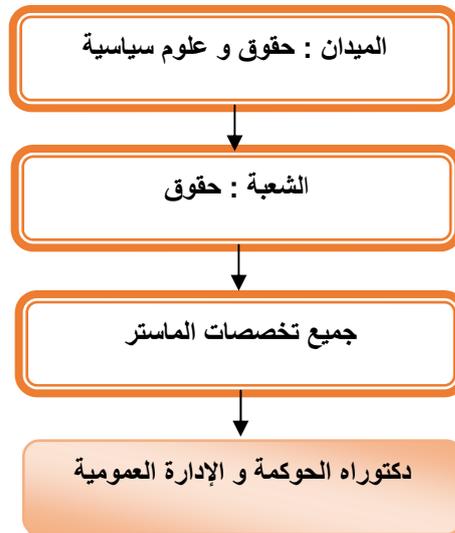
مرجع قرار التأهيل: رقم 962 المؤرخ في 02 ديسمبر 2020

2- المشاركون الآخرون :

الشركاء من المؤسسات الجامعية الأخرى:

- المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، جامعة باتنة 1،
 - مخبر الأبحاث والدراسات متعدد التخصصات في القانون ،
 - التراث والتاريخ، مخبر الحوكمة والقانون الاقتصادي...
- المؤسسات والشركاء الاجتماعيون والاقتصاديون الآخرون: /
الشركاء الدوليون الأجانب: /

3- التنظيم العام للتكوين: مكانة المشروع



4- مضمون التكوين وسياقاته:

مشروع الدكتوراه الذي يدخل ضمن السياسة العامة الوطنية، يعتمد على مؤهلات فريق التكوين في الدكتوراه الذي يقترح المشروع ويحتضنه. و يتحور حول أهم ما توصل إليه فريق البحث والأسرة العلمية العالمية من معارف ونتائج ومكتسبات تتعلق بالتخصص. من ناحية التكوين الأكاديمي يشتمل التخصص على برنامج لمجموعة من المواد تدخل في صميم المعارف و مهارات قانون الجنائي للأعمال في مختلف مراحل التكوين.

السداسي الأول:

- الدروس الإجبارية لتعزيز المعارف. (الحوكمة و الإدارة العمومية)
- تعميق المعارف في مادة الاتجاهات المعاصرة في الإدارة العامة (بحجم ساعي يساوي 28 ساعة).

السداسي الثاني:

- تعميق المعارف في مجال إصلاح نظام الوظيفة العامة في الجزائر (بحجم ساعي يساوي 28 ساعة).

5- أهداف التكوين:

يهدف عرض التكوين في الدكتوراه في الحقوق تخصص الحوكمة والإدارة العمومية إلى إلى تعميق المعارف القانونية في القانون الإداري لا سيما قانون الوظيفة العمومية بهدف الحصول على تكوين عال المستوى لإطارات قانونية قادرة على إدارة وتأطير أليات عصرنة قطاع الإدارة العامة وتقدير و مراقبة السياسة العامة المتبعة في هذا المجال من خلال اكتساب معارف حول الإدارة العمومية في الجزائر. بالإضافة إلى التعريف بمفهوم ومبادئ التسيير العمومي الحديث، ونظم التسيير الفعال وأبعاده التي جانب التعرف على نظام تسيير الموارد البشرية والتحفيز ونظام تسيير الموارد المالية. كما يهدف هذا التخصص إلى تعميق الدراسة في الأساليب الجديدة للإدارة الإلكترونية ومتطلباتها.

كما يتسم هذا التكوين بتوجه واضح نحو التغيير الهادف لتحسين قدرة خريجي التخصصات على التكيف مع متطلبات سوق العمل عبر إدراج كل ما يتعلق بالإطار القانوني، السياسي، و التقني، والاقتصادي، والأهم من ذلك فهم التفاعلات بين المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، على المستوى الداخلي والدولي ، ولذلك يفترض أن يساعد عرض التكوين على شغل مراكز في قطاعات نشاط متعددة عمومية وخاصة ، بدء بالوظيفة العامة: بصفة موظفين، مستشارين،... الخ

6- المهارات المستهدفة من التكوين:

برنامج التكوين في الدكتوراه سيمكن من مرافقة مشروع البحث سواء للأغراض الأكاديمية أو الأهداف التشغيلية. أثناء بحث الدكتوراه، سيقوم طالب الدكتوراه بتطوير قدراته على التحليل ، النقد، واقتراح الحلول الممكنة بكل موضوعية . في نهاية مشروع الدكتوراه، يكون طالب الدكتوراه متمتعاً بقدرات أكاديمية وعلمية رفيعة المستوى تؤهله لعرض أفكاره ومناقشة آرائه والدفاع عنها أمام لجنة مناقشة مؤلفة من خبراء في مجال تخصصه

7- الإمكانيات المحلية، الجهوية والوطنية لقابلية التوظيف:

- على المستوى المحلي يعتمد البرنامج على الإمكانيات البشرية و المادية للكلية و الجامعة.
- الإمكانية توظيف و الاستعانة بإمكانيات المؤسسات القضائية المحلية و الوطنية لضمان التكوين التطبيقي الميداني للطلبة.